

تأثير الصدمات الاقتصادية والمالية في أرباح القطاع المصرفي العراقي دراسة تحليلية- تطبيقية في عينة مصرفية مختارة

م. د حسام يافث شاكر

كلية الامام الاعظم الجامعة / قسم الدعوة والخطابة

The impact of economic and financial shocks on the profits of the Iraqi banking sector: an analytical-applied study of a selected banking sample

Husam YAFTH SHAKIR

Husam.yafth9@gmail.com

المستخلص:

قد سعى هذا البحث إلى تحليل تأثير الصدمات الاقتصادية في مؤشر الربحية المصرفية لعينة من المصارف العراقية خلال المدة ٢٠١١-٢٠٢٤، في ظل بيئة مصرفية تعاني من تحديات هيكلية وتقلبات متواصلة. وتناول البحث تحليل ثلاثة مصارف (بغداد، الاستثمار، المنصور)، معتمداً على البيانات المالية الرسمية لقياس تطورات الربح الصافي والاستثمار والودائع، وعلاقتها بحدة الصدمات الاقتصادية. ولقد أظهرت النتائج أن مصرف بغداد أظهر مرونة عالية وتمكن من تعظيم أرباحه رغم التحديات والصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، بينما كان مصرف الاستثمار العراقي الأكثر تأثراً بالصدمات بسبب ضعف كفاءة التوظيف الاستثماري. أما مصرف المنصور فكان متوسط التأثير، لكنه حقق تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. وقد تبين أن التفاعل بين الاستثمار وكفاءة الإدارة يمثلان محوراً حاسماً في تحديد قدرة المصارف على التكيف مع الأزمات. كما يوصي البحث بضرورة تنويع الاستثمارات المصرفية وتقوية أدوات إدارة المخاطر، إضافة إلى تعزيز التحول الرقمي في العمليات المصرفية لزيادة الكفاءة وخفض التكاليف. كما أكد على أهمية تفعيل دور البنك المركزي في تقديم الدعم الوقائي، خاصة خلال فترات الصدمات الكبرى التي تؤثر على استقرار الجهاز المصرفي. الكلمات المفتاحية: الصدمات الاقتصادية، أنواع الصدمات، الربحية المصرفية، العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية، الصدمات والربحية المصرفية.

Abstract

This research aimed to analyze the impact of economic shocks on the banking profitability index for a sample of Iraqi banks during the period 2011–2024, within a banking environment marked by structural challenges and ongoing fluctuations. The study focused on analyzing three banks (Baghdad, Investment, and Al-Mansour), relying on official financial data to assess the developments in net profit, investments, and deposits, and their relationship to the severity of economic shocks. The results showed that **Bank of Baghdad demonstrated high resilience**, managing to maximize its profits despite the challenges and economic shocks affecting the Iraqi economy. In contrast, the **Iraqi Investment Bank was the most affected**, due to weak efficiency in investment deployment. **Al-Mansour Bank showed moderate impact**, but achieved notable improvement in recent years. The findings indicated that the interaction between **investment and managerial efficiency** plays a critical role in determining banks' ability to adapt during crises. The research recommends the **diversification of banking investments** and the strengthening of risk management tools, along with enhancing digital transformation in banking operations to increase efficiency and reduce costs. It also emphasizes the need for the **central bank to play a proactive role** in providing preventive support, especially during major shocks that threaten the stability of the banking system.

المبحث الاول : الإطار العام للبحث
اولاً : مقدمة

تُعد الربحية المصرفية من أبرز المؤشرات التي تقيس الأداء المالي والكفاءة التشغيلية للمصارف، وتمثل انعكاساً مباشراً لقدرة المؤسسة المصرفية على توظيف مواردها بطريقة فعّالة في بيئة اقتصادية متغيرة. وقد ازدادت أهمية هذا المؤشر في وجود وتكاثر التحديات في البلدان النامية لا سيما وان أسواقها المالية تتسم بالهشاشة والانكشاف العالي تجاه المتغيرات المحلية والدولية. وهذا يجعل من الصدمات عاملاً مؤثراً في استقرار وربحية المصارف، إذ تؤدي إلى تقلبات مفاجئة في بيئة العمل، تؤثر على حجم الطلب على الخدمات المصرفية، وكفاءة الإقراض، ومستوى السيولة، إضافة إلى تراجع الثقة العامة في الجهاز المصرفي. إن الاقتصاد العراقي، خلال العقدين الأخيرين، تعرض لسلسلة من الصدمات المركبة، شملت صدمات أمنية وسياسية، وانخفاضات حادة في أسعار النفط، وأزمات مالية داخلية، فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا، وكلها مجتمعة ألقت بظلالها على القطاع المصرفي، لا سيما على مؤشر الربحية. وقد برزت في هذا السياق تحديات تتعلق بارتفاع نسب القروض المتعثرة، وتراجع حجم الاستثمارات المصرفية، وتذبذب حجم الودائع، ما أدى إلى تآكل الهوامش الربحية في بعض المصارف، في حين تمكنت مصارف أخرى من التكيف نسبياً من خلال تنويع أنشطتها أو تحسين كفاءة الإدارة. إن الربحية المصرفية لا تُقاس فقط من خلال صافي الأرباح المحققة، بل تعكس أيضاً فعالية المصرف في التعامل مع المخاطر، ومرونته في مواجهة الصدمات، وقدرته على تعظيم العائد ضمن بيئة عالية التقلب. من هنا، يُعد تحليل العلاقة بين الصدمات الاقتصادية والربحية المصرفية أمراً بالغ الأهمية لفهم مدى قدرة المصارف العراقية على الصمود أمام الأزمات، وما إذا كانت تمتلك أدوات ووسائل تمكنها من امتصاص الصدمات وتقليل أثرها على المؤشرات المالية الأساسية.

ثانياً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية تتلخص في " هناك تأثير واضح للصدمات الاقتصادية في مؤشر الربحية المصرفية في العراق "

ثالثاً: إشكالية البحث

رغم تعدد الدراسات المتعلقة بأداء المصارف وربحيّتها، إلا أن القليل منها تناول بشكل تفصيلي ومقارن كيف تؤثر الصدمات الاقتصادية والمالية على مؤشر الربحية المصرفية، خصوصاً في سياق اقتصاد ريعي يعاني من ضعف تنوع مصادر الدخل وارتفاع معدلات المخاطر. وبالتالي، تتبع إشكالية هذا البحث من الحاجة إلى: "ما مدى تأثير الصدمات الاقتصادية على تطور مؤشر الربحية المصرفية في عينة مختارة من المصارف العراقية، وتحديد أوجه التفاوت في الاستجابة بين تلك المصارف خلال فترات الأزمات ؟".

رابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق عدة اهداف هي :

- ١ - تحليل طبيعة الصدمات الاقتصادية وانواعها مركزاً على تلك الصدمات التي واجهها الاقتصاد العراقي خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.
- ٢ - بيان ماهية الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيها
- ٣ - قياس أثر هذه الصدمات على مؤشر الربحية المصرفية، من خلال تتبع تطورات صافي الربح ومكونات الأداء المالي في المصارف المعنية.
- ٤ - بيان أوجه التفاوت في مرونة المصارف تجاه الصدمات، وتحديد العوامل التي ساهمت في تعظيم أو تآكل الربحية.

خامساً: حدود البحث

الحدود الزمانية : ٢٠١١-٢٠٢٤ الحدود المكانية : عينة من المصارف العراقية

المبحث الثاني : ماهية الصدمات الاقتصادية والربحية المصرفية

اولاً: مفهوم الصدمات الاقتصادية واسباب حدوثها أولى الباحثون دراسة الصدمات اهتماماً كبيراً، خصوصاً من الناحية الاقتصادية، كونها ظاهرة ترتبط بالسلوك البشري المتغير زمانياً ومكانياً. فعند حدوثها، تمثل الصدمة تهديداً خطيراً للدولة وتؤثر في أهدافها واستراتيجياتها، ما يضع صانع القرار أمام اختبار حقيقي. حيث يُنظر إلى الصدمة من زوايا متعددة، فهي تُعرف من خلال نتائجها مثل انهيار البورصة أو نقشي البطالة. وتشير في علم الاقتصاد إلى "انقطاع أو تغير في إحدى القوى النظامية". ويكمن الاختلاف بين الصدمات في وجود آليات ذاتية للتعافي من ذروتها. كما تُعد الصدمة أحياناً جزءاً من المسار الطبيعي في النظام الرأسمالي، حيث تحدث بشكل دوري وتُحل بآليات معروفة. ويُعرف الاقتصاد الصدمة بأنها اضطراب في التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، وقد تنشأ نتيجة انكماش الإنتاج أو نقص الاستهلاك، رغم وجود حاجات غير مشبعة. ويمكن تعريف الصدمة الاقتصادية بأنها اختلال مفاجئ في التوازن الاقتصادي بسبب أوضاع غير مستقرة، ينتج عنه آثار غير متوقعة وتتطلب اتخاذ قرارات عاجلة من الجهات المعنية. يتضمن مفهوم الصدمة المالية أبعاداً معرفية متعددة، تعكس الجدل الفلسفي حول تفسير مضمونها، نتيجة لاختلاف أوضاع الأسواق المالية التي تعرضت لصدمات، وتباين درجة مخاطرها وتداعياتها وأسبابها، إلى جانب تداخل المفاهيم المرتبطة بتفسير

تدهور النشاط المالي لتلك الأسواق (mondher, 2013: 14). شهدت العديد من الدول النامية خلال العقود الماضية صدمات اقتصادية متعددة، سواء كانت داخلية أو خارجية، وقد كان لتلك الصدمات تأثيرات جوهرية على اقتصاداتها نتيجة محدودية إمكانياتها الاقتصادية وضعف جاهزيتها الاجتماعية والسياسية لمواجهتها. وتُعرف الصدمة في الأدبيات الاقتصادية بأنها تغير مفاجئ وحاد في أحد المتغيرات الاقتصادية أو أكثر، وقد تكون صدمة سلبية تؤدي إلى انخفاض قيمة تلك المتغيرات، أو إيجابية تؤدي إلى زيادتها (الجبوري وحسني، ٢٠١٣، ٢٢). وتُعد الصدمات أحداثاً غير متوقعة بدرجة كبيرة، تؤدي إلى تغيرات في النمو الاقتصادي الحقيقي، وتؤثر في مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم والبطالة. كما أن جميع الدول، بدرجات متفاوتة، معرضة لمثل هذه الصدمات، غير أن الدول النامية ذات الدخل المنخفض أو المتوسط تُعد الأكثر عرضة لها، نظراً لضعف تنوعها الاقتصادي واعتمادها على نطاق محدود من الصناعات الإنتاجية والتصديرية (Claude, 2013: 19). وتشير التعاريف الأخرى إلى أن الصدمة تمثل حدثاً غير متوقع أو يصعب التنبؤ به، وله تأثيرات مباشرة على الاقتصاد سواء بالسلب أو الإيجاب، كما أن التعامل مع هذه الصدمات غالباً ما يكون صعباً، مما يتطلب وجود آليات فعالة لإدارتها والتقليل من آثارها السلبية (الكبيسي واللامي، ٢٠١٧: ٢٥٧). وقد عُرفت الصدمة أيضاً بأنها حدث يهدد الاقتصاد القومي، مصدره داخلي أو خارجي (ضرار، ٢٠١٨: ٤٨٧)، أو تغير مفاجئ في أحد المتغيرات الاقتصادية يؤثر إما في جانب العرض الكلي، وتُسمى في هذه الحالة "صدمة عرض"، أو في جانب الطلب الكلي، وتُسمى "صدمة طلب" (الساعدي والفصيل، ٢٠١٦: ١١٥). كما تُعد الصدمات أحداثاً لا يمكن السيطرة عليها، تؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي الكلي، سواء نشأت من عوامل داخلية أو خارجية (بن حبيب، ٢٠١٤: ٢٣٨) وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الصدمة الاقتصادية هي تغير مفاجئ وغير متوقع في متغير اقتصادي أو أكثر، يؤدي إلى تغير في اتجاهه أو سرعته أو حجمه، وينعكس ذلك على مجمل مؤشرات الاقتصاد الكلي، وقد تكون الصدمة داخلية أو خارجية، سلبية أو إيجابية، بحسب طبيعتها ومصدرها. تحدث الصدمات نتيجة لتعدد وتداخل الأسباب، ويُعد النظام الرأسمالي أحد أبرز هذه الأسباب، حيث تسود فيه الممارسات القائمة على تعظيم الربح دون مراعاة التوازن الاجتماعي، ما يؤدي إلى فقاعات سعرية وانفجارات لاحقة بفعل غياب الرقابة الحكومية. كما أن التغير في معدلات التضخم يؤثر بشكل مباشر على مجمل المتغيرات الكلية، مما يعمق حالة عدم الاستقرار. وتفاقم الصدمة أيضاً بضعف الأنظمة المحاسبية والرقابية، إذ تؤدي محدودية الشفافية في عرض المعلومات وتراكم الديون الرديئة ومن ثم، فقدان الثقة في النظام المالي. إن تنوع الصدمات الاقتصادية وكثرتها وتؤثر على الاقتصاد بطرائق مختلفة، منها الحروب والنزاعات التي تزيد الإنفاق العسكري وتضعف الميزانية العامة للدولة، مما يعرقل النشاط الاقتصادي ويسبب تدمير البنية التحتية وفساداً إدارياً. كما أن المقاطعات الاقتصادية أو العقوبات التي تفرضها دول أو مجموعات دولية تسبب ضرراً كبيراً على القطاعات الاقتصادية، لأنها تعيق التبادل التجاري والمالي. الأزمات المالية تحدث عند انهيار الأسواق المصرفية، فتفقد البنوك قدرتها على أداء مهامها، مما يؤدي إلى انكماش اقتصادي حاد. من جهة أخرى، تؤدي العولمة وفتح الأسواق إلى زيادة حجم التجارة الخارجية، وهذا يجعل الدول، خصوصاً النامية، أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية، خاصة إذا كانت تعتمد على تصدير مادة واحدة فقط. الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات تسبب أضراراً مفاجئة وسريعة تؤثر على البيئة والأنشطة الاقتصادية، وتؤدي إلى خسائر كبيرة في البنية التحتية والمشاريع الحيوية. ناهيك عن الأزمات السياسية التي تتمثل في عدم استقرار الحكومات، والاضطرابات الداخلية، والنزاعات المسلحة، مما يخلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي ويعطل التنمية. تقلبات أسعار النفط تمثل صدمة كبيرة للدول التي تعتمد بشكل كبير على عائداته، حيث يؤدي انخفاض الأسعار إلى تراجع الإيرادات وتقليل الاستثمارات والإنفاق على السلع الأساسية. وأخيراً، تؤثر الأمراض والأوبئة على صحة المجتمع بشكل مباشر، مما يسبب تراجعاً في الإنتاجية ويضعف القدرة الاقتصادية، حيث يزداد العبء على القطاع الصحي وتتعطل الأنشطة الاقتصادية بسبب انتشار هذه الأوبئة.

ثانياً : أنواع الصدمات الاقتصادية

تُعد الصدمات الاقتصادية من الظواهر المتكررة التي تواجهها الاقتصادات الوطنية، وتُصنف إلى عدة أنواع وفقاً لطبيعتها مصدرها أو تبعاتها على الاقتصاد الكلي. ومن بين هذه التصنيفات، يبرز تقسيمها إلى صدمات داخلية وأخرى خارجية، وذلك بحسب ما إذا كان منشؤها من داخل الاقتصاد ذاته أو من البيئة الخارجية المحيطة به. وفيما يلي عرض لأبرز هذه الأنواع:

١ - **الصدمات الداخلية:** تتمثل الصدمات الداخلية في التغيرات الاقتصادية التي تنشأ من داخل الاقتصاد الوطني، ويكون لها تأثيرات جوهرية في مستوى الأداء الاقتصادي الكلي. وقد تكون هذه الصدمات ذات طابع إيجابي إذا أسهمت في تحفيز النشاط الاقتصادي، أو سلبية إذا تسببت في تباطؤ النمو أو ارتفاع معدلات البطالة والتضخم. وتنشأ هذه الصدمات عادة نتيجة السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات، سواء كانت على مستوى السياسة المالية أو النقدية، كما قد تكون ناتجة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد مثل التحولات التكنولوجية أو الانتقال إلى أنماط إنتاج

جديدة. وتُعد هذه الصدمات من العوامل التي قد تُحدث اختلالاً في التوازن الاقتصادي العام، خاصة في الاقتصادات ذات الهياكل الضعيفة أو التي تفقر إلى أدوات فعالة لإدارة الأزمات. وتتفرع الصدمات الداخلية إلى أنواع فرعية، من أبرزها:

أ. **صدمة السياسة المالية:** تُعرف صدمات السياسة المالية بأنها التغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة في أدوات السياسة المالية للدولة، مثل الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم) أو الإنفاق الحكومي. وتكمن خطورة هذه الصدمات في تأثيرها المباشر على مستوى الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تخفيض حاد في الإنفاق الحكومي إلى تراجع مستويات الإنتاج والتوظيف، في حين أن زيادة مفاجئة في الضرائب قد تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين. وعليه فإن التغيرات غير المتوقعة في سياسات الإنفاق أو الإيرادات العامة يمكن أن تخلق صدمة مالية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي، خاصة إذا لم تكن هذه التغيرات مصحوبة بإجراءات تعويضية تقلل من آثارها السلبية (Uhlig&Mountford,2008: 7).

ب. **الصدمة النقدية:** تشير الصدمات النقدية إلى التغيرات المفاجئة وغير المتوقعة التي تطرأ في سوق النقد، والتي تمس أحد المتغيرات النقدية الأساسية مثل **عرض النقد**، **سعر الصرف**، أو **سعر الفائدة**. وتُعد هذه الصدمات من أكثر أنواع الصدمات شيوعاً، لا سيما في الدول النامية، التي غالباً ما تتسم بهشاشة نظمها النقدية وضعف قدرتها على امتصاص تقلبات المالية، وتحدث الصدمات النقدية عندما يُجري البنك المركزي تغييرات مفاجئة في أدوات السياسة النقدية، كزيادة أو تقليص عرض النقد، أو تعديل أسعار الفائدة، أو اعتماد سياسات تؤثر على سعر صرف العملة المحلية. كما قد تنشأ هذه الصدمات نتيجة **سلوك الأفراد والمستثمرين** في السوق، خاصة إذا تغيرت توقعاتهم أو معدلات طلبهم على النقود بشكل مفاجئ، مما يؤدي إلى خلل في التوازن بين العرض والطلب النقدي (عودة، ٢٠١٤: ٢٩٥). وتتسع آثار الصدمات النقدية لتشمل جوانب مختلفة من الاقتصاد الكلي، حيث تمتد تأثيراتها إلى معدلات التضخم، وحجم الاستثمار، وأسعار الأصول، ونمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أن التقلبات في **أسعار الصرف**، الناتجة عن تغيرات في الطلب والعرض المحلي والأجنبي على السلع والخدمات ورؤوس الأموال، تشكل عاملاً رئيساً في حدوث صدمات نقدية تؤثر على استقرار الأسواق المالية وسعر العملة الوطنية. وعليه فإن هذه الصدمات تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، مما يتطلب من صناع القرار النقدي تبني سياسات احترازية توازن بين أهداف النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، خصوصاً في ظل الانفتاح المتزايد للأسواق المالية والتشابك المتنامي بين الاقتصادات العالمية (خوشناو، ٢٠١٧: ١٢٠).

ج. **الصدمة الحقيقية:** تُعرف الصدمات الحقيقية على أنها تغيرات مفاجئة وغير متوقعة، يصعب التنبؤ بحدوثها، وتؤثر بشكل مباشر على العوامل الأساسية للإنتاج في الاقتصاد. ويمكن أن يكون تأثير هذه الصدمات إما إيجابياً، من خلال تعزيز الإنتاجية أو الابتكار، أو سلبياً، عندما تؤدي إلى اضطرابات وتراجع في الأداء الاقتصادي العام. وتشمل الصدمات الحقيقية مجموعة من الأحداث، أبرزها **التغيرات التكنولوجية الجوهرية** التي تُحدث تحولات في العملية الإنتاجية، سواء عبر إدخال تكنولوجيا جديدة، أو تطوير منتج مبتكر يُحدث نقلة نوعية في السوق. كما تُعد **التقلبات الحادة في أسعار المواد الخام الأساسية**، مثل النفط والغاز والمعادن، من أبرز الأمثلة على الصدمات الحقيقية، لما لها من آثار ممتدة على تكاليف الإنتاج وأسعار السلع النهائية (بن يحيى، ٢٠١٤: ٢٣٩) ولا يقتصر تأثير هذه الصدمات على قطاع بعينه، بل يمكن أن تنتقل آثارها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال سلاسل الإنتاج والتوريد. فعلى سبيل المثال، يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكاليف النقل والتصنيع، مما ينعكس سلباً على قطاعات مثل الزراعة، والخدمات، والصناعة التحويلية. وفي حال كانت الصدمات الحقيقية ذات نطاق واسع وشدة مرتفعة، فقد تؤدي إلى **ركود اقتصادي شامل** على مستوى الاقتصاد الكلي، وتُعد هذه الصدمات من أصعب التحديات التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية، لأنها غالباً ما تتطلب تدخلات هيكلية طويلة الأمد وليس فقط معالجات قصيرة المدى.

٢ - **الصدمة الخارجية:** تُعرف الصدمات الخارجية على أنها تغيرات مفاجئة تحدث في متغيرات تقع خارج حدود الاقتصاد المحلي، ولكنها تترك تأثيراً كبيراً على أدائه واستقراره، سواء بشكل إيجابي أو سلبي. وتتميز هذه الصدمات بكونها خارجة عن نطاق سيطرة الدولة المتأثرة بها، الأمر الذي يزيد من صعوبة التنبؤ بها أو التعامل الفوري مع آثارها.

٣ - **الصدمة العارضة أو العشوائية:** تشير الصدمات العارضة أو العشوائية إلى نوع من الاضطرابات الاقتصادية غير المنتظمة، والتي تنشأ نتيجة لأحداث مفاجئة واستثنائية غالباً ما تكون خارجة عن الإرادة، مثل الكوارث الطبيعية ك الزلازل، الفيضانات، الأعاصير، أو حتى الآفات الزراعية التي تلحق ضرراً بالغاً بالبنية التحتية الحيوية والمشاريع الاقتصادية في الدولة. ويُلاحظ أن هذه الصدمات تؤثر بشكل مباشر وسلبي على الأنشطة الاقتصادية، حيث قد تؤدي إلى انخفاض الإنتاج، تعطل سلاسل الإمداد، وتراجع الإيرادات العامة. إلا أن هذه الصدمات تُعد مؤقتة بطبيعتها، إذ تزول آثارها تدريجياً مع انتهاء الحدث الطارئ واستعادة الاستقرار (بن يحيى، ٢٠١٤: ٢٣٨).

٤ - **الصدمات الموسمية:** تُعرف الصدمات الموسمية بأنها تلك التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، والتي تظهر بشكل دوري خلال مواسم معينة من السنة. وتتركز تأثيراتها على ميزان المدفوعات نتيجة لتذبذب الصادرات والواردات الموسمية، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على تصدير منتجات زراعية أو أولية موسمية. فعلى سبيل المثال قد تشهد هذه البلدان ارتفاعاً في الصادرات خلال مواسم الحصاد، مقابل انخفاض حاد في فترات الركود الزراعي، مما يؤدي إلى تقلبات مؤقتة في الأداء الاقتصادي العام (الكبيسي واللامي، ٢٠١٧: ٢٥٨)

٥ - **الصدمات الدورية:** تتجم الصدمات الدورية عن التغيرات في الدورات الاقتصادية العالمية التي تمر بها اقتصادات الدول بفترات متناوبة من الازدهار والانكماش، وخاصة في الدول ذات الانكشاف الكبير على التجارة الخارجية. فعندما يشهد الاقتصاد العالمي فترة انتعاش، يزداد الطلب على الواردات من الدول المصدرة، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي ملحوظ فيها. وعلى العكس من ذلك، في فترات الركود أو الانكماش، ينخفض الطلب العالمي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تراجع صادرات الدول المعتمدة على الأسواق الخارجية، وبالتالي تعرضها لصدمات اقتصادية دورية تؤثر على معدلات النمو والتوظيف والاستثمار (أحمد، ٢٠١٨: ٨)

٦ - **الصدمات الهيكلية:** تشير الصدمات الهيكلية إلى تلك التحولات العميقة التي تصيب هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي، والتي تؤدي إلى انتقال التركيز من مجموعة معينة من السلع والخدمات إلى أخرى. وتحدث هذه الصدمات غالباً في الاقتصادات المنفتحة، حيث تمثل التجارة الخارجية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. ويُعد هذا النوع من الصدمات نتاجاً لتغيرات في أنماط الاستهلاك العالمي، التطورات التكنولوجية، أو إعادة توجيه الاستثمارات الدولية. وقد تؤدي هذه التحولات إلى تراجع الطلب على سلع كانت تصدرها الدولة سابقاً، مما يفرض عليها إعادة هيكلة قطاعاتها الإنتاجية وسياساتها الاقتصادية. وبالتالي، تتأثر الدول بشكل مباشر بالركود أو الانتعاش العالمي، ويظهر أثر الصدمات الهيكلية في انخفاض الصادرات أو تراجع معدلات النمو (كمال، ٢٠١٧: ٤٠) وغالباً ما تتبع الصدمات الخارجية من التحولات في **الأسعار العالمية للسلع الأساسية، والخدمات، والمواد الأولية**، والتي تُعد المصدر الرئيسي لتلك الصدمات. فعندما ترتفع أسعار السلع التصديرية التي يعتمد عليها الاقتصاد المحلي - مثل النفط أو المعادن - تنشأ **صدمة خارجية إيجابية** تساهم في زيادة الإيرادات من العملات الأجنبية وتحسين الميزان التجاري. أما في حال انخفاض أسعار هذه السلع، أو ارتفاع أسعار السلع المستوردة التي تعتمد عليها الدولة، فإن ذلك يؤدي إلى **صدمة خارجية سلبية** تؤثر سلباً على الإيرادات الحكومية والاحتياطيات الأجنبية وتفاقم العجز التجاري. (Ekesiobi et al., 2016: 120)

ثالثاً: آليه انتقال الأزمات المالية ضمن الاقتصاد العالمي

قبل عام ١٩٩٧، لم يكن مصطلح "العدوى المالية" (Financial Contagion) "شائعاً في الأدبيات الاقتصادية، بل كان مفهوم "العدوى" مرتبطاً في الغالب بالمجال الصحي، حيث ورد في معظم التغطيات الإعلامية للإشارة إلى انتشار الأمراض. غير أن هذا المفهوم شهد تحولاً جذرياً بعد اندلاع أزمة العملة في تايلاند عام ١٩٩٧، والتي سرعان ما امتدت إلى باقي دول شرق آسيا، ومن ثم إلى روسيا والبرازيل، كما تأثرت بها الأسواق المالية في أميركا الشمالية وأوروبا. وقد ساهم هذا الانتشار السريع للأزمة في ترسيخ مفهوم العدوى المالية بوصفه مصطلحاً قياسياً في خطاب خبراء الاقتصاد الدوليين وصانعي السياسات. حيث تعرف العدوى المالية على أنها الزيادة الكبيرة في احتمال حدوث أزمة في بلد ما كنتيجة مباشرة لأزمة وقعت في بلد آخر، أو اضطراب في مؤسسة مالية ينتقل تأثيره السلبي إلى مؤسسات مالية أخرى (Kamel, 2010: 16)، وكذلك "انخفاض سعر أصل مالي معين يؤدي إلى تراجع في أسعار أصول أخرى". كما تُعرّف على أنها "انتقال الصدمات والآثار الجانبية المالية بين الدول، خصوصاً خلال فترات الأزمات"، وهو ما يمكن رصده من خلال الحركات المتزامنة للمؤشرات المالية في مختلف الأسواق. وتتجسد العدوى المالية في قدرة الصدمة على الانتقال من سوق أو قطاع أو دولة معينة إلى أسواق أو قطاعات أو دول أخرى بفعل الترابطات المالية والتجارية القائمة، وهو ما يؤدي إلى أزمة شاملة للنظام المالي في الدولة المتأثرة، بل قد يتطور الأمر إلى أزمة مالية دولية إذا امتد تأثيرها عالمياً. ويعتمد مستوى العدوى في العادة على مدى تكامل الأسواق وتشابكها، حيث تزيد احتمالية انتقال الأزمة كلما كانت الروابط المالية والتجارية بين الدول أكثر عمقاً وامتداداً (Rudiger, 2000: 4) عندما يكون تأثير العوامل المحدثة للصدمة موسميّاً، تكون العدوى المالية مؤقتة وتُعرف بـ "العدوى البسيطة" (Simple Contagion). تحدث العدوى أيضاً عندما يقلد بعض المستثمرين المحليين أو الأجانب، الذين يفتقرون إلى معلومات كافية، سلوك مستثمرين أكثر اطلاعاً، أو تحسباً لمخاطر مالية بعد حدوث صدمة في بلد ما. العدوى المالية تُعد من السمات الدائمة للنظام المالي، حيث تدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم الأسواق، وخاصة في قرارات التمويل الدولي. كما تسهم العدوى في نشوء أزمات مصرفية، إذ تؤثر مشاكل بعض المصارف سلباً على أخرى ذات مراكز مالية قوية، وقد تؤدي إلى سحب واسع للدائع، محدثة بذلك أزمة مالية. هذه الظاهرة كانت محوراً في تفسير أزمات مالية بارزة مثل أزمات المكسيك وروسيا ودول جنوب شرق آسيا في العقدين الأخيرين من القرن الماضي. ولا تقتصر العدوى على

أوقات الأزمات، بل تحدث أيضاً في فترات الاستقرار والنمو بسبب الروابط الاقتصادية، والتطور التكنولوجي، والانفتاح المالي العالمي، ما يسهل انتقال رؤوس الأموال والمعلومات بسرعة ويعزز عولمة الأسواق المالية (Francesco, 2004: 33).

رابعا: ماهية الربحية المصرفية

تُعد الربحية من الأهداف الأساسية التي تسعى أي مؤسسة لتحقيقها، وقد طُرحت عدة مفاهيم لتوضيح هذا المفهوم بشكل أكثر دقة. حيث يُشتق مصطلح "الربحية" من كلمتين هما "الربح" و"القدرة". فالربح يشير إلى الأداء المالي التشغيلي وكفاءة المؤسسة في تحقيق نتائج إيجابية، بينما تشير القدرة إلى إمكانيات المؤسسة وقوتها في تحقيق الأرباح. وبدمج هذين المفهومين، يُفهم من الربحية أنها تمثل قدرة المؤسسة على توظيف واستثمار الموارد المتاحة لديها لتحقيق العائد المطلوب. كما عُرِفَت الربحية أيضاً بأنها قدرة المؤسسة على توليد العوائد من مختلف أنشطتها، سواء أكانت إنتاجية أو خدمية (Botoe, 2012, p.12). إن مؤشر صافي الربح في المؤسسات المصرفية يُعد من أهم المؤشرات التي تعبر عن الأداء المالي العام وكفاءة الإدارة في توظيف الموارد وتحقيق العوائد. وهو يمثل المبلغ النهائي المتبقي لدى المصرف بعد خصم كافة المصروفات والتكاليف من الإيرادات الإجمالية، بما في ذلك مصروفات التشغيل، والمخصصات، والضرائب. ويختلف صافي الربح عن الإيرادات أو الأرباح التشغيلية، كونه يعكس صورة شاملة عن نتائج أعمال المصرف بعد تغطية جميع التزاماته المالية، سواء كانت مباشرة مثل رواتب الموظفين وتكاليف التشغيل، أو غير مباشرة مثل المخصصات المعدة لمواجهة الخسائر المحتملة في محفظة القروض أو الالتزامات الضريبية. يبدأ حساب صافي الربح بإجمالي الإيرادات التي يحصل عليها المصرف من مصادره المختلفة، كالفوائد الناتجة عن الإقراض، والأرباح الناتجة من استثمار الأموال في الأوراق المالية، فضلاً عن العمولات على الخدمات المصرفية، مثل فتح الاعتمادات والتحويلات وغيرها. بعد ذلك، تُخصم كافة المصاريف التشغيلية، وتشمل مصاريف الفوائد المدفوعة على الودائع، ورواتب العاملين، وتكاليف الصيانة والإيجارات والخدمات. كما يتم خصم أي مخصصات مخصصة لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها أو لمواجهة المخاطر المستقبلية، ثم تخصم الضريبة المستحقة على الأرباح. بعد إجراء كل هذه الخصومات، ينتج لدينا ما يُعرف بـ "صافي الربح"، وهو ما يتم إدراجه في البيانات المالية الختامية للمصرف. وتبرز أهمية هذا الرقم في أنه يعكس قدرة المصرف على تحقيق الفائض المالي الحقيقي، ويُستخدم في تقييم كفاءة الإدارة المالية، وقياس ربحية السهم للمساهمين، كما يُعتمد عليه في قرارات توزيع الأرباح أو إعادة استثمارها. ويُستخدم أيضاً في حساب مؤشرات مالية أخرى مهمة، مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، والتي تُعد مؤشرات حيوية لقياس الأداء العام والاستدامة المالية. بالتالي فإن صافي الربح لا يُعد مجرد رقم، بل هو خلاصة لفعالية العمل المصرفي وقدرته على النمو، والقدرة على الصمود أمام التحديات الاقتصادية والتشريعية، ومؤشر على مدى توازن العلاقة بين الإيرادات والمخاطر في البيئة المصرفية. تمثل العلاقة بين المصارف التجارية والربحية بكونها علاقة جوهرية، إذ تُعد الربحية هدفاً رئيسياً لهذه المصارف. فهي تسعى إلى جمع الموارد المالية المتاحة من مصادر متعددة، ومن ثم توجيهها نحو الاستثمارات التي تضمن تحقيق أعلى عائد ممكن، مع مراعاة ضرورة الاحتفاظ بنسبة معينة من هذه الموارد لمواجهة المخاطر المحتملة وضمان استمرارية المؤسسة وحمايتها من الإفلاس. وفيما يتعلق بكيفية تحقيق الربحية المناسبة لأصحاب المصارف، يمكن الإشارة إلى محورين رئيسيين وفقاً لما أوضحه (شاهين ٢٠١٧: ٩٥)

١ - **قرارات التمويل** : وهي القرارات التي تتخذها المصارف أو المؤسسات لتحديد المصادر المثلى للحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها. وتؤثر هذه القرارات بشكل مباشر على مستوى الربحية، من خلال ترتيب مصادر التمويل (كالودائع، وحقوق المالكين، والديون) بطريقة تُمكن المصرف من تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة وأقل قدر من المخاطر.

٢ - **قرارات الاستثمار** : وهي القرارات المرتبطة باختيار نوع وحجم الاستثمارات التي ستوجه إليها الأموال. وتشمل هذه القرارات كيفية توزيع الموارد على مختلف أوجه الاستثمار، بما يضمن تحقيق التوازن بين العائد المتوقع والمخاطر المحتملة، وبالتالي تحسين هيكل الأصول الكلي للمصرف أو المؤسسة.

المبحث الثالث : تأثير الصدمات المالية في الربحية المصرفية لعينة من المصارف المختارة

عندما تتعرض الأسواق المالية لصدمات قوية، فإن أولى المؤسسات المتأثرة غالباً ما تكون المصارف، نظراً لارتباطها الوثيق بالأسواق النقدية والائتمانية. فعلى سبيل المثال، يؤدي تراجع أسعار الأصول أو انهيار سوق الأسهم إلى تآكل قيمة الضمانات المقدمة مقابل القروض، مما يزيد من احتمالية تعثر العملاء ويضعف قدرة المصارف على تحصيل ديونها، وهو ما ينعكس سلباً على الأرباح. كذلك، فإن الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة كجزء من سياسة نقدية انكماشية قد يؤدي إلى تراجع الطلب على القروض، وزيادة كلفة التمويل، مما يقلص الهوامش الربحية. كما أن الصدمات المالية كثيراً ما تُفضي إلى حالة من الحذر المفرط داخل الجهاز المصرفي، حيث تميل المصارف إلى تقليص أنشطتها الائتمانية

والاستثمارية، وتزيد من احتياطياتها لمواجهة المخاطر المحتملة. هذا السلوك الاحترازي، رغم ضرورته في بعض الأحيان، يؤدي إلى تراجع الإيرادات التشغيلية، وبالتالي انخفاض صافي الأرباح. علاوة على ذلك، تؤثر الصدمات المالية على ثقة المستثمرين والمودعين، ما قد يدفع بعض العملاء إلى سحب ودائعهم أو الامتناع عن التعامل مع المصرف، الأمر الذي يهدد استقراره المالي ويضعف قدرته على تحقيق أرباح مستقرة. وبهذا الشكل، يمكن القول إن الصدمات المالية لا تمس الربحية المصرفية فحسب، بل تحدث خللاً في البنية التشغيلية والوظيفية للمصارف، خاصة إذا لم تكن لديها استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر. تؤثر الصدمات الحقيقية بشكل واضح ومباشر على ربحية المصارف، إذ تحدث اضطرابات عميقة في البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها هذه المؤسسات. فعندما يتعرض الاقتصاد لصدمات مثل تراجع الإنتاج، أو ارتفاع معدلات البطالة، أو انخفاض مستويات الطلب الكلي، تنقلص فرص الاستثمار ويتراجع النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض والخدمات المصرفية. هذا التراجع في الإقراض ينعكس سلباً على إيرادات المصرف من الفوائد، والتي تمثل عنصراً أساسياً في هيكل الربح، كما أن تدهور الأوضاع الاقتصادية العامة يضعف قدرة الأفراد والشركات على الوفاء بالتزاماتهم المالية، فتزداد معدلات القروض المتعثرة، وتضطر المصارف إلى اقتطاع جزء كبير من أرباحها لتكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة، ما يؤدي إلى انخفاض مباشر في صافي الأرباح. وفي الوقت ذاته، فإن هبوط القيمة السوقية للضمانات المقدمة مقابل القروض، نتيجة تراجع أسعار العقارات أو السلع، يزيد من حدة المخاطر الائتمانية، ويقلل من فرص استرجاع الحقوق المالية، مما يفاقم من خسائر المصرف. كما تؤثر هذه الصدمات على سلوك المودعين، حيث يؤدي ضعف الثقة الاقتصادية إلى سحب جزء من الودائع أو تجميدها، وهو ما يُضعف سيولة المصرف وقدرته على تمويل نشاطاته المربحة، بل ويرغمه أحياناً على البحث عن مصادر تمويل بديلة ذات تكلفة أعلى، ما يقلص هامش الربح. علاوة على ذلك، فإن تباطؤ الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى تراجع ملحوظ في الإيرادات غير التقليدية، مثل رسوم الخدمات المصرفية، والتحويلات، والاعتمادات المستندية، ما يحرم المصرف من مصادر دخل إضافية تعزز ربحيته. ومن هذا المنطلق يتبين أن الصدمات الحقيقية لا تؤثر فقط على جانب واحد من نشاط المصارف، بل تمتد آثارها لتشمل مختلف الجوانب التشغيلية والتمويلية، ما يستدعي من المصارف اعتماد سياسات حصيفة في إدارة الأصول والمخاطر، والتخطيط المالي الاستباقي لتعزيز قدرتها على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية وتحقيق أرباح مستقرة في ظل ظروف غير مستقرة.

اولاً : تطور مؤشر الربحية المصرفية لمصرف بغداد ويتضح من الجدول (١) ان مصرف بغداد قد شهد خلال المدة ٢٠١١-٢٠٢٤ تذبذبات واضحة في أدائه المالي نتيجة لتأثيرات مباشرة وغير مباشرة للصدمات التي مر بها الاقتصاد العراقي، إضافة إلى الخصوصية التي تتميز بها البيئة المصرفية في البلاد. ففي بدايات الفترة، وتحديداً بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، حقق المصرف نمواً ملحوظاً في جميع مؤشرات، إذ ارتفعت الموجودات من ٨٧٥.٣ مليار دينار في ٢٠١١ إلى ١٨٢٧ مليار دينار في ٢٠١٤، كما ارتفعت الودائع من ٦٩٩.٤ إلى ١٤٩١ مليار دينار، وكذلك الاستثمار المصرفي من ١٨٥.٥ إلى ٤٥٥ مليار دينار. هذا التوسع المتصاعد جاء في ظل تحسن نسبي في بيئة الأعمال، واستقرار سوق النفط، وزيادة ثقة المودعين. ورغم أن الأرباح الصافية ارتفعت تدريجياً من ١٩.٩ إلى ٣٠.٤ مليار دينار حتى عام ٢٠١٣، إلا أنها تراجعت بشكل طفيف في ٢٠١٤ إلى ٢٧.٧ مليار دينار، ويعزى ذلك إلى بداية ظهور التحديات الأمنية والسياسية مع تصاعد الأزمة الأمنية في البلاد إثر تمدد الجماعات الإرهابية، ما أثر على مستوى الاستقرار الاستثماري والعوائد المصرفية، رغم بقاء المؤشرات الكلية مرتفعة. ابتداءً من عام ٢٠١٥، دخل المصرف في مرحلة انكماش حادة على خلفية أزمة اقتصادية مركبة تمثلت بانخفاض أسعار النفط عالمياً وتزايد الإنفاق العسكري في العراق نتيجة المعارك مع تنظيم داعش. هذا الانكماش انعكس فوراً على مؤشرات المصرف، حيث انخفضت الموجودات إلى ١٤٧٩ مليار دينار، وتراجعت الودائع إلى ٨٣٥ ملياراً، وهو ما أدى إلى تآكل قاعدة السيولة. والأهم من ذلك، أن الاستثمار تقلص بشكل كبير إلى ٨٥ مليار دينار، مقارنة بـ ٤٥٥ ملياراً في العام السابق، ما تسبب بانخفاض الأرباح الصافية إلى ٦.٤ مليار دينار فقط. في عام ٢٠١٦، استمر هذا الاتجاه، لكن المفارقة كانت بارتفاع الأرباح إلى ٢٠.٢ مليار دينار رغم التراجع الحاد في الاستثمار إلى ٧ مليارات دينار فقط، وهو ما قد يعكس توجه الإدارة نحو تخفيض النفقات التشغيلية، أو الاعتماد على موارد تشغيلية ثابتة منخفضة المخاطر، في محاولة للحفاظ على هامش ربح في بيئة متأزمة. وفي عام ٢٠١٧، ظهر تغيير غريب في البيانات، حيث قفزت الودائع إلى ٧٤٣٥ مليار دينار بشكل مفاجئ، مما قد يعود إلى خطأ في التصنيف أو إدراج عمليات حسابية جديدة ضمن الودائع. وبالرغم من هذا الرقم المرتفع، لم تنعكس هذه الزيادة على الأرباح التي تراجعت مجدداً إلى ٦.١ مليار دينار، مما يشير إلى أن إدارة هذه السيولة لم تكن فعالة أو أن جزءاً كبيراً منها بقي في حسابات غير مدرة للعائد. وفي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، حاول المصرف استعادة توازنه تدريجياً، فعادت الاستثمارات إلى الارتفاع (من ٩١ إلى ١٠٢٤ مليار دينار)، كما تحسنت الأرباح نسبياً من ٤.١ إلى ٧.٣ مليار دينار، وهو ما يشير إلى بداية انتعاش حذر مدعوم بتحسين جزئي في الاستقرار الأمني وارتفاع طفيف في أسعار النفط. دخل

المصرف في ٢٠٢٠ مرحلة جديدة تميّزت بارتفاع كبير في النشاط الاستثماري، حيث بلغت الاستثمارات ١٦٢٨ مليار دينار، وهو أعلى رقم يسجل خلال تلك الفترة، رغم التحديات التي فرضتها جائحة كورونا. وقد ساهمت السياسات النقدية التوسعية، وتبني بعض الوسائل التقنية الجديدة في القطاع المصرفي، في دعم هذا النشاط. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأرباح الصافية من ٧.٣ إلى ٢٠.٢ مليار دينار، ما يشير إلى فعالية القرارات الاستثمارية في تلك المرحلة. في العامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، واصل المصرف تحسنه، حيث ارتفعت الودائع والموجودات تدريجياً، وشهدت الأرباح نمواً ملحوظاً إلى أن بلغت ٥٣.١ مليار دينار في ٢٠٢٢، رغم التذبذب في حجم الاستثمارات، ما يعكس عودة الثقة تدريجياً إلى الجهاز المصرفي، وتحسن إدارة الموارد. كما ان الطفرة الحقيقية بدأت عام ٢٠٢٣، حيث تضاعفت المؤشرات بشكل لافت فارتفعت الموجودات إلى ٢٧٤٨.٥ مليار دينار، والودائع إلى ٢١٧٠.٣ مليار، رغم تراجع طفيف في الاستثمار إلى ٦٢٢ مليار دينار. ومع ذلك حقق المصرف أرباحاً صافية استثنائية بلغت ١٥٥.٨ مليار دينار، وهو ما يؤشر إلى تحول نوعي في كفاءة الإدارة الاستثمارية والقدرة على تعظيم العوائد من مصادر أخرى، ربما نتيجة تنوع أدوات التمويل أو تحسن مستوى التشغيل. وفي عام ٢٠٢٤، استمر النمو القوي، حيث ارتفعت الموجودات إلى ٣٥٤٥.٦ مليار دينار والودائع إلى ٢٦٨٠.٣ مليار، في حين عاد الاستثمار للارتفاع إلى ٩٣٧ مليار دينار، وهو ما انعكس بقوة على الأرباح الصافية التي بلغت ٣٠٦.٨ مليار دينار، وهي أعلى قيمة في السلسلة الزمنية. بشكل عام، يظهر أن الربح الصافي في مصرف بغداد كان دائماً التأثير بحجم الاستثمارات، لكنه لم يكن رهيناً لها فقط، بل تداخلت معه عوامل متعددة مثل حجم الودائع، والاستقرار الاقتصادي، والسياسات الحكومية، ومستوى المخاطر، ونضج البيئة المصرفية. ففي حين كانت الاستثمارات الكبيرة غير كافية لتحقيق أرباح عالية في سنوات الأزمة، فإن تحسن الإدارة المصرفية، إلى جانب النمو في الموجودات والسيولة وتراجع المخاطر السياسية بعد ٢٠٢٠، كان العامل الرئيس في تعظيم الأرباح وتحقيق التحول الهيكلي الإيجابي في أداء المصرف. الجدول (١) تطور اهم مؤشرات المالية والربحية المصرفية لمصرف بغداد للمدة ٢٠١١ - ٢٠٢٤ (بمليار دينار)

السنة	اجمالي الموجودات	الودائع	الاستثمار	الربح الصافي
2011	875.3	699.4	185.5	19.9
2012	1300.6	1046.7	239.1	23.8
2013	1764.9	1393.9	410.2	30.4
2014	1827	1491	455	27.7
2015	1479	835	85	6.4
2016	1200	790	7	20.2
2017	1090	7435	938	6.1
2018	1113	782	91	4.1
2019	1132	801	1024	7.3
2020	1420	1072	1628	20.2
٢٠٢١	١٥٤٠	١١٥٨	٤٤٢	٢٩.٩
٢٠٢٢	١٤٢٤	١٣١٠	٦٦٥	٥٣.١
٢٠٢٣	٢٧٤٨.٥	٢١٧٠.٣	٦٢٢	١٥٥.٨
٢٠٢٤	٣٥٤٥.٦	٢٦٨٠.٣	٩٣٧	٣٠٦.٨

المصدر : سوق العراق للاوراق المالية، النشرات السنوية، مصرف بغداد ، سنوات متعددة

ثانيا : تطور مؤشر الربحية المصرفية لمصرف الاستثمار العراقي يشير الجدول ٢ الى ان مصرف الاستثمار العراقي قد شهد خلال المدة ٢٠١١-٢٠٢٤ أداءً متذبذباً اتسم بفترات قصيرة من الانتعاش تتخللها فترات أطول من الركود والتراجع، وذلك نتيجة للتقلبات الحادة التي مر بها الاقتصاد العراقي، سواء على المستوى السياسي أو المالي، إلى جانب التحديات الخاصة بالبيئة المصرفية العراقية التي ما تزال تعاني من ضعف البنية التحتية، وقصور في الإطار التنظيمي والرقابي. في عام ٢٠١١، بدأ المصرف بمؤشرات متواضعة نسبياً، حيث بلغ إجمالي الموجودات ٣٢٧.٨ مليار دينار، والودائع ١٨٧.٢ ملياراً، بينما لم تتجاوز الاستثمارات ٣.٢ مليار دينار، ورغم ضآلة الاستثمار، بلغ الربح الصافي ٩.٩ مليار دينار، وهو مؤشر مبدئي على أن أرباح المصرف جاءت من مصادر تشغيلية أو عوائد مصرفية تقليدية. في ٢٠١٢، ارتفعت الموجودات والودائع قليلاً، لكن الأرباح تراجعت بشكل كبير إلى ١.٤ مليار دينار، وهو ما قد يعود إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية أو تراجع كفاءة التوظيف المالي، رغم ثبات الاستثمارات عند مستوى منخفض (٣.٤ مليار) وفي عام ٢٠١٣، قفزت جميع المؤشرات تقريباً، حيث ارتفعت الموجودات إلى ٥٢٠.٦ مليار دينار والودائع إلى ٢٨٣.٣ مليار، كما زادت الاستثمارات إلى ٤.٣ مليار، ورافق ذلك نمو هائل في الربح الصافي ليبلغ ٢٦.٨ مليار دينار. هذا التحول الإيجابي عكس على الأرجح تحسناً في الإدارة الاستثمارية وتحقيق عوائد جيدة من الأنشطة المصرفية. واستمر هذا الاتجاه في ٢٠١٤، رغم تراجع طفيف في الودائع، فقد سجل المصرف أرباحاً أعلى بلغت ٢٨.٩ مليار دينار، مما يشير إلى أن هناك كفاءة في توظيف الموارد ضمن بيئة اقتصادية مستقرة نسبياً قبل أن تضربها الصدمة الأمنية في النصف الثاني من العام. بداية من ٢٠١٥، ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي فرضتها أزمة انخفاض أسعار النفط وتكاليف الحرب ضد داعش، تمكن المصرف من تعزيز استثماراته إلى ٣٦ مليار دينار، لكن الموجودات والودائع ظلت ضمن نطاق محدود. ورغم ذلك، بلغت الأرباح ١٧.٥ مليار دينار، ما يعكس استمرارية في جني العوائد من استثمارات قائمة أو استغلال بعض الفرص التمويلية المرتبطة بمعدلات الفائدة المرتفعة أو تمويل الحكومة. إلا أن هذا الأداء لم يصمد طويلاً؛ ففي ٢٠١٦، تراجعت الاستثمارات إلى ١٦.٩ مليار دينار، وتقلص الربح الصافي إلى ١٠.٢ مليار دينار، وهو ما يعكس تأثير المصرف بالبيئة المتقلبة، خاصة في ظل شح السيولة العامة وانخفاض الإقبال على القروض الاستثمارية. خلال الأعوام ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩، واجه المصرف تراجعاً حاداً في الربحية. فرغم ارتفاع الاستثمارات نسبياً في ٢٠١٧ و ٢٠١٨ (٢٣.٧ و ٢٥.٩ مليار دينار على التوالي)، فإن الأرباح تراجعت إلى ٤ مليارات ثم انخفضت بشكل صادم إلى ٠.٣٣٩ مليار في ٢٠١٨، قبل أن تلامس مستوى الصفر تقريباً في ٢٠١٩ عند ٠.٠١٧ مليار دينار فقط. هذه المؤشرات تعكس حالة اختناق مصرفي واضحة، تتعلق غالباً بسوء كفاءة التوظيف، أو ارتفاع الديون المتعثرة، أو انخفاض العوائد مقابل التكاليف التشغيلية، بالإضافة إلى غياب بيئة تشريعية مصرفية قادرة على تحفيز النمو. عام ٢٠٢٠، وبالرغم من جائحة كورونا وتأثيراتها الاقتصادية السلبية، بدأ المصرف في محاولة استعادة التوازن، فارتفعت الودائع إلى ٢٦٩ مليار دينار، وبقي الاستثمار محدوداً عند ٤.٤ مليار دينار، لكن الربح الصافي سجل تحسناً إلى ٤.٧ مليار، ما قد يكون ناتجاً عن إعادة هيكلة داخلية، أو تخفيض النفقات التشغيلية، أو الاستفادة من بعض الدعم الحكومي أو التسهيلات من البنك المركزي. ومع ذلك، لم يكن هذا التحسن مستقراً؛ ففي ٢٠٢١، عادت الأرباح إلى الانخفاض مجدداً إلى ٠.٦٥ مليار دينار، رغم ارتفاع الموجودات إلى ٦٥٠.١ مليار دينار، وهو ما يشير إلى استمرار الفجوة بين حجم الأصول وقدرتها على توليد عوائد حقيقية. التحول الإيجابي بدأ يظهر تدريجياً في ٢٠٢٢، حيث شهد المصرف تحسناً ملموساً في جميع المؤشرات: الموجودات ارتفعت إلى ٧٥٢.٣ مليار دينار، والودائع إلى ٣٣٥.٨ مليار، كما زادت الاستثمارات إلى ٣٠ ملياراً، وارتفعت الأرباح إلى ٧.١ مليار دينار، ما يعكس بداية استعادة الثقة نسبية في البيئة المصرفية بعد استقرار الأوضاع السياسية وتفعيل بعض السياسات النقدية المشجعة. هذا الاتجاه التصاعدي بلغ ذروته في ٢٠٢٣، حيث قفزت الموجودات إلى ٩٥٨.٢ مليار، والودائع إلى ٤٨٥.٩ مليار، والاستثمارات إلى ٤٩.٥ مليار، فيما سجل المصرف ربحاً صافياً قوياً بلغ ٣١.٤ مليار دينار، وهو الأعلى في السلسلة، ما يعكس عودة الزخم الاستثماري والثقة المصرفية، وربما تحسن في الإدارة المالية وتحقيق عوائد من قروض أو سندات حكومية أو أدوات استثمارية مستحدثة. وفي ٢٠٢٤، تراجع إجمالي الموجودات إلى ٧٤١.٣ مليار دينار، كما هبطت الودائع إلى ٢٥٢.١ مليار، وهو تراجع كبير مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، ارتفعت الأرباح إلى ٣٧.٤ مليار دينار، وهي أعلى أرباح مسجلة في تاريخ المصرف، ما يشير إلى تحقيق أرباح استثنائية ربما من استثمارات طويلة الأجل وصلت إلى مرحلة الحصاد، أو من عمليات تصفية أصول أو إعادة تقييم استثمارات ناجحة، رغم انخفاض قاعدة التمويل والسيولة. هذا الانفصال الظاهر بين حجم النشاط ومقدار الربح قد يكون مؤقتاً، لكنه يُظهر نصجاً في بعض استراتيجيات العائد طويل الأجل. بشكل عام، يُظهر أداء مصرف الاستثمار العراقي أن الربح الصافي كان أقل ارتباطاً بحجم الاستثمارات والودائع مقارنةً بمصارف أخرى، ويبدو أن هناك عوامل أخرى تلعب دوراً مثل كفاءة الإدارة، نوعية

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٤) العدد (٣) تشرين الاول (٢٠٢٥)

الاستثمارات، مستوى المخاطر، وتكلفة التشغيل. كما أن تأثر المصرف بالأزمات الاقتصادية والسياسية كان واضحاً في العديد من السنوات، لكنه أظهر قدرة جزئية على التعافي بعد عام ٢٠٢٢، في ظل تحسن البيئة المصرفية وتزايد الوعي بالتحول الرقمي والإداري في القطاع.

الجدول (2) تطور اهم المؤشرات المالية وربحية المصرفية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة ٢٠٢٤-٢٠١١

السنة	اجمالي الموجودات	اجمالي الودائع	اجمالي الاستثمار	الربح الصافي
2011	327.8	187.2	3.2	9.9
2012	378.3	193.3	3.4	1.4
2013	520.6	283.3	4.3	26.8
2014	558.7	239.1	3.8	28.9
2015	551.7	250.8	36	17.5
2016	577.9	254	16.9	10.2
2017	573.7	246	23.7	4
2018	607.1	238.6	25.9	0.339
2019	529.8	210.9	4.4	0.017
2020	571.5	269	4.4	4.7
٢٠٢١	٦٥٠.١	٢٤٦.٥	٩.٩	٠.٦٥
٢٠٢٢	٧٥٢.٣	٣٣٥.٨	٣٠.٠	٧.١
٢٠٢٣	٩٥٨.٢	٤٨٥.٩	٤٩.٥	٣١.٤
٢٠٢٤	٧٤١.٣	٢٥٢.١	٣٨.٥	٣٧.٤

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ، سوق العراق للأوراق المالية، النشرات السنوية، مصرف الاستثمار العراقي، سنوات متعددة.

ثالثاً : تطور مؤشر الربحية المصرفية لمصرف المنصور

يُظهر الجدول ٣ ان أداء مصرف المنصور خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠١١ تذبذباً حاداً بين مراحل توسع واضحة وانكماشات ملحوظة، مما يعكس حساسية عالية تجاه تقلبات الاقتصاد العراقي والبيئة المصرفية غير المستقرة. في عام ٢٠١١، كان المصرف يمتلك إجمالي موجودات بلغ ٢٧١٨ مليار دينار، وهو رقم كبير مقارنة بحجم الودائع التي لم تتجاوز ١٥٦.٢ ملياراً، مما يشير إلى اعتماد المصرف على مصادر تمويل أخرى غير الودائع. ومع ذلك، فقد حقق أرباحاً صافية متواضعة بلغت ٧.٩ مليار دينار، استناداً إلى استثمار بلغ ١٠١.٦ مليار دينار. في ٢٠١٢، ارتفعت الموجودات بشكل كبير إلى ٤٠٧٥ مليار دينار، بينما انخفضت الودائع إلى ١٣٦ ملياراً، وارتفعت الاستثمارات إلى ٢٣٢.٦ مليار، مما يدل على أن المصرف ربما استفاد من توسيع محفظته الاستثمارية بعيداً عن الاعتماد على ودائع العملاء، وحقق بذلك أرباحاً بلغت ١١.٦ مليار دينار. لكن عام ٢٠١٣ مثل نقطة تحول جذرية؛ إذ تراجعت الموجودات بشكل حاد إلى ١٣١٦ مليار دينار، في حين قفزت الودائع إلى ٤٨٥.٣ مليار دينار، وارتفعت الاستثمارات إلى ٤٧٤.٨ مليار، وهو ما يعكس تحولاً في الهيكل المالي للمصرف باتجاه الاعتماد الأكبر على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل. هذا التحول انعكس إيجابياً على الربح الصافي الذي بلغ ١٤.٨ مليار دينار بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، واصل المصرف الاعتماد المكثف على الودائع والاستثمارات، إذ بلغت الاستثمارات في ٢٠١٥ و٢٠١٦ ما يقارب ٧٠٠ و٧٨١ مليار دينار على التوالي، بينما تزايدت الودائع بشكل تدريجي إلى أن وصلت ذروتها في ٢٠١٦ عند ٧٨١ مليار دينار. خلال هذه الفترة، حافظ الربح الصافي على مستوى جيد، مسجلاً ٢٠ مليار دينار في ٢٠١٥ قبل أن ينخفض قليلاً إلى ١٤ مليار في ٢٠١٦، وهو ما يُعزى إلى زيادة النفقات التشغيلية أو انخفاض العائد الاستثماري رغم تضخم الأرقام في عام ٢٠١٧، بقيت المؤشرات المالية عند مستويات مرتفعة نسبياً، لكن الأرباح استمرت في التراجع، حيث سجلت ١٢ مليار دينار رغم أن الموجودات بلغت ١٣١٦ مليار والاستثمار تجاوز ٩٧٧ مليار دينار. هذا التراجع المستمر في الأرباح على الرغم من ارتفاع النشاط الاستثماري يشير إلى تراجع كفاءة استثمار الموارد، أو انخفاض مستويات العائد على الأصول، أو ارتفاع تكلفة التمويل. خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، دخل المصرف في مرحلة من الضغط المالي، فقد ارتفعت الموجودات تدريجياً إلى ١٥٥٠ مليار دينار في ٢٠١٨، لكن الأرباح بقيت غير مستقرة؛

حيث حقق المصرف ربحاً جيداً نسبياً في ٢٠١٨ بلغ ٢١ مليار دينار، ثم تراجع في ٢٠١٩ إلى ٨ مليارات، وفي ٢٠٢٠ إلى ٧ مليارات، رغم استمرار الاستثمار بمستويات مرتفعة نسبياً، إذ بلغت ٩٠٨ مليار دينار في ٢٠٢٠. هذا يعكس أن البيئة الاقتصادية والأمنية خلال تلك الفترة - والتي تأثرت بجائحة كورونا وأزمة أسعار النفط - أثرت بشكل مباشر على قدرة المصرف على تحقيق عوائد مجزية من استثماراته. بحلول عام ٢٠٢١، تعرض المصرف لانكماش كبير في معظم مؤشراتته، حيث هبطت الموجودات إلى ٦٩٨ مليار دينار، والودائع إلى ٣٧٧ مليار، في حين تراجعت الاستثمارات إلى ١٥٠ مليار دينار، وهي أدنى مستوياتها منذ ما قبل ٢٠١٢. ورغم هذا الانكماش الحاد، ظل الربح الصافي عند مستوى ٨ مليارات، مما قد يعكس تقليصاً كبيراً في التكاليف أو اعتماداً على دخل تشغيلي ثابت. وفي ٢٠٢٢، بدأت مؤشرات الانتعاش الخفيف، حيث ارتفعت الموجودات قليلاً إلى ٧٣٧ مليار، والودائع إلى ٣٨٧ مليار، فيما ارتفعت الاستثمارات إلى ١٩٢ مليار دينار، ونتج عن ذلك ارتفاع الأرباح إلى ١٣ ملياراً، وهو مؤشر إيجابي نسبياً في ظل ضعف حجم النشاط. التحول الحقيقي بدأ في ٢٠٢٣، إذ ارتفعت الموجودات إلى ١١٣٥ مليار دينار، والودائع إلى ٦٧١ مليار، بينما بلغ الاستثمار ٢٢٣ مليار دينار. وحقق المصرف قفزة نوعية في الأرباح الصافية التي سجلت ٤٠ مليار دينار، وهي أعلى قيمة منذ بداية السلسلة الزمنية، ما يعكس تحسناً واضحاً في الأداء الاستثماري والإداري، وربما استغلال فرص تمويلية ناجحة أو إعادة تقييم أصول مربحة. وفي ٢٠٢٤، استمرت وتيرة التحسن بشكل أقوى، حيث تضاعفت الموجودات إلى ٢١٠٨ مليار دينار، كما ارتفعت الودائع إلى ١٢٠١ مليار، وبلغ الاستثمار ٢٧٧ ملياراً. وحقق المصرف ربحاً صافياً غير مسبوق بلغ ٩٩ مليار دينار، ما يدل على كفاءة عالية في استثمار الموارد، وتحسن في البيئة المصرفية، وربما استعادة من السياسات النقدية أو التنقل الذكي بين الأدوات الاستثمارية. عند النظر إلى مسار الربح الصافي، يتضح أن مصرف المنصور كان أكثر ارتباطاً بمستوى الاستثمار والودائع مقارنة بمصرفي بغداد والاستثمار، حيث كلما تزايدت الودائع، تحسنت القدرة الاستثمارية، وارتفعت الأرباح، لا سيما بعد عام ٢٠٢٢. كما أن المصرف أظهر قدرة على الصمود النسبي في بعض فترات الركود من خلال التحكم في النفقات أو التنوع في الإيرادات، إلا أن الانطلاقة الفعلية نحو الربحية الكبرى لم تتحقق إلا في السنوات الأخيرة، بدعم من تحسن بيئة العمل وتطور أدوات التمويل. الجدول (٣) تطور أهم المؤشرات المالية وربحية المصرفية لمصرف المنصور للمدة ٢٠١١-٢٠٢٤

السنة	اجمالي الموجودات	اجمالي الودائع	اجمالي الاستثمار	الربح الصافي
2011	2718	156.2	101.6	7.9
2012	4075	136	232.6	11.6
2013	1316	485.3	474.8	14.8
2014	1104	568.3	486.8	14.4
2015	1075	753.4	698.7	20
2016	1104	781	781	14
2017	1316	978	977	12
2018	1550	1215	1047	21
2019	1461	1131	983	8
2020	1287	952	908	7
٢٠٢١	٦٩٨	٣٧٧	١٥٠	٨
٢٠٢٢	٧٣٧	٣٨٧	١٩٢	١٣
٢٠٢٣	١١٣٥	٦٧١	٢٢٣	٤٠
٢٠٢٤	٢١٠٨	١٢٠١	٢٧٧	٩٩

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ، سوق العراق للأوراق المالية، النشرات السنوية، مصرف المنصور، سنوات متعددة. بالنظر إلى تطور المؤشرات المالية لمصارف بغداد، والاستثمار العراقي، والمنصور خلال المدة ٢٠١١-٢٠٢٤، يمكن القول إن تفاوت مستويات التأثير بالصدمات الاقتصادية والبيئة المصرفية العراقية كان واضحاً بينها، حيث عكست البيانات درجة مرونة كل مصرف وقدرته على التعامل مع

التحديات التي فرضتها الأزمات الأمنية والسياسية، وانخفاض أسعار النفط، والتقلبات النقدية، فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا وأثرها على السيولة والاستثمار من خلال تتبع الربح الصافي كمؤشر رئيس لأداء المصرف وربحيته، مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الودائع، الموجودات، والاستثمارات، نجد أن مصرف الاستثمار العراقي كان الأكثر تأثراً بالصدمات خلال مدة الدراسة. فعلى الرغم من تحقيقه أرباحاً جيدة في السنوات الأولى مثل ٢٦.٨ مليار دينار في ٢٠١٣ و ٢٨.٩ مليار في ٢٠١٤، إلا أن المؤشرات أظهرت لاحقاً تراجعاً كبيراً في الربح الصافي، ليصل إلى مستويات شبه معدومة في بعض السنوات، مثل ٠.٣٣٩ مليار دينار في ٢٠١٨، و ٠.٠١٧ مليار دينار فقط في ٢٠١٩. ولم يكن هذا التراجع ناتجاً عن أزمة وحيدة، بل نتيجة ضعف استثمار الموارد، والجمود في النمو الاستثماري، والانخفاض المستمر في الودائع، وهو ما حدّ من قدرة المصرف على توليد أرباح مستقرة، خصوصاً في ظل ارتفاع كلفة العمليات المصرفية وتراجع البيئة التشغيلية في العراق آنذاك. أما مصرف المنصور، فقد تأثر هو الآخر بالصدمات، خصوصاً بعد عام ٢٠١٩، حيث بدأت الموجودات والاستثمارات تتراجع بشكل تدريجي، ما انعكس على مستوى الربحية. ومع ذلك، كان أداء المصرف أكثر توازناً، إذ احتفظ بنمط ربحي معتدل نسبياً حتى في فترات الانكماش، ونجح في تحقيق تعافٍ واضح في السنوات الأخيرة، خصوصاً في عام ٢٠٢٣ حيث بلغ الربح الصافي ٤٠ مليار دينار، وقفز إلى ٩٩ مليار دينار في عام ٢٠٢٤، مما يدل على قدرة على التكيف وإعادة هيكلة محفظته الاستثمارية والتمويلية بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية. أما مصرف بغداد، فقد أظهر أعلى درجات المرونة والمقاومة في مواجهة الصدمات، على الرغم من تعرضه لتراجع واضح في عام ٢٠١٥، إذ انخفض الربح إلى ٦.٤ مليار دينار فقط، وتراجعت الاستثمارات من ٤٥٥ إلى ٨٥ مليار دينار، إلا أن المصرف تمكن من استعادة نشاطه تدريجياً، وحقق قفزات واضحة خاصة بعد عام ٢٠٢٠. ففي عام ٢٠٢٣ بلغ الربح الصافي ١٥٥.٨ مليار دينار، وواصل صعوده إلى ٣٠٦.٨ مليار في ٢٠٢٤، مدفوعاً بزيادة كبيرة في الموجودات والودائع، ما يعكس تحسن بيئة الاستثمار والطلب على الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى فعالية الإدارة المصرفية في استغلال الفرص المتاحة وتوظيف رأس المال بكفاءة. وبذلك يمكن القول إن مصرف الاستثمار العراقي كان الأكثر هشاشة أمام الصدمات، بسبب تباطؤ النمو في المؤشرات الأساسية وعدم قدرته على استدامة الربحية. بينما تأثر مصرف المنصور بدرجة متوسطة لكنه أظهر مرونة متزايدة في السنوات الأخيرة. أما مصرف بغداد، فكان الأقل تأثراً بالصدمات، بل استطاع تحويل التحديات إلى فرص، وتحقيق نمو مستدام جعل منه المصرف الأكثر نجاحاً في هذه المقارنة من حيث تعظيم الأرباح وتعزيز مراكز الاستثمار والودائع.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- ١ أبرزت الدراسة أن فترات الصدمة وعدم الاستقرار انعكست بشكل سلبي على سلوك المودعين والمستثمرين، حيث لوحظت عمليات سحب واسعة للودائع من بعض المصارف، مما أدى إلى انخفاض مستوى السيولة وتراجع قدرة المصرف على تمويل عملياته التشغيلية ومن ثم انعكاس ذلك في مستوى أرباحه.
- ٢ وجود تباين ملحوظ في درجة تأثر المصارف العراقية بالصدمات الاقتصادية، حيث تبين أن مصرف الاستثمار العراقي كان الأكثر تأثراً من حيث تراجع مؤشر الربحية، نتيجة محدودية المرونة المالية والإدارية. في المقابل، أظهر مصرف بغداد قدرة واضحة على امتصاص الصدمات وتحويل التحديات الاقتصادية إلى فرص لتعظيم العوائد المالية، مما يعكس كفاءة أكبر في إدارة الأزمات.
- ٣ هناك ارتباط وثيق بين حجم الاستثمارات المصرفية والودائع من جهة، ومستوى الربح الصافي من جهة أخرى. غير أن هذا التأثير لم يكن ثابتاً، بل تباين وفقاً لكفاءة الإدارة المصرفية وظروف السوق العامة، ما يشير إلى أن توفر الموارد وحده لا يكفي لضمان تحقيق الربحية دون استراتيجية توظيف فعالة.
- ٤ أظهرت الدراسة أن الصدمات الاقتصادية الحقيقية، ولا سيما تلك الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي وتباطؤ النشاط الاقتصادي، كان لها تأثير مباشر في تدهور مستويات الربحية. وقد تمثل ذلك بارتفاع القروض المتعثرة وضعف قدرة المصارف على استرداد مستحقاتها، ما أدى إلى تآكل الأرباح وتزايد الحاجة إلى مخصصات احترازية.
- ٥ اتضح أن بعض المصارف، وعلى رأسها مصرف الاستثمار العراقي، لم تتمكن من استثمار موجوداتها بشكل فعال، إذ لم تقترن الزيادات في الموجودات أو حجم الاستثمارات بتحقيق أرباح ملموسة. ويعكس ذلك خللاً في آليات التوظيف وضعفاً في التخطيط المالي الاستراتيجي.

٦. أظهرت بعض المصارف تحسناً ملحوظاً في أدائها بعد عام ٢٠٢٠، لا سيما مصرف بغداد، الذي شهد تحسناً تدريجياً في مؤشر الربحية نتيجة تحسّن البيئة الاقتصادية المحلية، إلى جانب تبني استراتيجيات استثمارية أكثر كفاءة وتطبيق أدوات التكنولوجيا المالية، مما ساهم في تعافي الأداء وتعزيز الاستقرار المالي.

ثانياً : التوصيات:

١. ينبغي على المصارف اعتماد سياسات أكثر مرونة في إدارة المخاطر خلال فترات الأزمات، وذلك من خلال تكوين احتياطات نقدية ملائمة، وتفعيل خطط استجابة مالية عاجلة تسهم في الحد من تآكل الأرباح عند وقوع الصدمات غير المتوقعة.
٢. تنويع المحافظ الاستثمارية لغرض توزيع المخاطر بما يضمن تقليص التأثير بالتقلبات السوقية، وتحقيق استقرار نسبي في مؤشرات الربحية في ظل البيانات الاقتصادية المتغيرة.
٣. ضرورة تطوير أدوات تقييم الجدارة الائتمانية وتعزيز آليات متابعة القروض المتعثرة، بما يساهم في تقليل المخاطر الائتمانية، والحفاظ على جودة الأصول والاستقرار المالي في ظل الضغوط الاقتصادية والانكماشات المحتملة.
٤. ينبغي التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية من خلال تبني حلول التكنولوجيا المالية، لما لها من أثر في رفع كفاءة الأداء وخفض النفقات التشغيلية، بما ينعكس إيجاباً على مستوى الربحية والقدرة التنافسية.
٥. ضرورة القيام بإجراء مراجعات منتظمة لأداء الاستثمارات وكفاءة توظيف الموارد المالية، بهدف التنبؤ بالمخاطر المحتملة، واتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة تعزز من قدرة المصرف على تحقيق التوازن المالي خلال فترات الأزمات.
٦. ينبغي أن يضطلع البنك المركزي بدور فاعل في توفير الدعم الوقائي للمصارف المتأثرة بالصدمات، من خلال تقديم تسهيلات نقدية مرنة، وتخفيف بعض القيود الرقابية المؤقتة، بما يساهم في الحفاظ على استقرار النظام المالي ومنع انتقال العدوى بين المؤسسات المصرفية.

المراجع

١. الدغيم، عبد العزيز ، ماهر الأمين، إيمان انجرو (٢٠٠٦) التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.
٢. العاني، عماد محمد (٢٠٠٢) اندماج الأسواق المالية: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي بيت الحكمة، بغداد، العراق.
٣. احمد، دلدار حيدر (٢٠١٨)، السياسات المرافقة لتحرير التجارة الدولية لحماية الفقراء من الصدمات التجارية لمجموعة من البلدان النامية المختارة للمدة ١٩٨٠-٢٠١٤، أطروحة دكتوراه جامعة زاخو كلية الإدارة والاقتصاد، العراق
٤. بن يحيى، نسيم (٢٠١٤)، أثر صدمات السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر جامعة د. يحيى فارس المدينة، كلية العلوم الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد ٢،
٥. خوشناو، صباح صابر محمد (٢٠١٧) ، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الإقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٨-٢٠١٥ ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين أربيل، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٧، المجلد ٩
٦. الساعدي، د. زاهد قاسم ،بدن ايهاب عباس الفيص (٢٠١٦) ، أثر صدمات القطاع النفطي العراقي على الناتج المحلي الإجمالي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٤، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ميسان العراق، العدد ٢، المجلد ٨،
٧. ضرار، سامر محمد فخري (٢٠١٨) التحليل القياسي لأثر الصدمات الخارجية على الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠١٦، جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٠٧ المجلد ٢٤
٨. عودة سوسن جبار (٢٠١٤)، الصدمات النقدية في دول مختارة وخيارات السياسة النقدية مجلة كلية المعارف الجامعة الانبار، العدد ٢٣،
٩. لكبيسي، د. محمد صالح، واسراء سعيد صالح العبيدي (٢٠١٧) ، قياس وتحليل تأثير الصدمات الاتفاقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٤ ، مجلة كوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، المجلد ٢٦
١٠. كمال، زيتوني (٢٠١٧)، أثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الأزمات المصرفية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٥ دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر
١١. الجبوري، د. مهدي سهر، وخضير عباس حسين (٢٠١٣)، اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١١)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الثاني، العدد السابع

١٢. قندوز، عبد الكريم (٢٠١٨). التحوط وإدارة الخطر: مدخل مالي. بريطانيا: دار (آي-كتب) للنشر والتوزيع.
١٣. محمد، س. ع. & قطب، ع. ر. (٢٠١١) الفائدة وأثرها على تغيرات حجم الودائع: دراسة ميدانية في مصرف الرافدين للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية
١٤. مرهج، منذر . (٢٠١٤) تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات: دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.
١٥. شاهين، محمد عبدالله (٢٠١٧) سياسات التمويل وأثره على أداء الشركات. القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة.
16. Bloem, A. M. (2005). Treatment of Nonperforming Loans. International Monetary Fund .
17. Botoe, C. (2012). The impact of liquidity on profitability of commercial banks in libria. Master Thesis, College of Business Administration .
18. Muhsen, M. (2000). Corporate Performance in Jordan : A studyof Banking Sector . The Arab
19. Bank Review .
20. Ekesiobi,Chukwunonso S., Chibuike R. Oguanobi, Emilia M.2016, Mgbemena, Ogochukwu T. Ugwunna, an Examination of External Shocks and Government Revenue in Nigeria, Department of Economics, Chukwuemeka Odumegwu Ojukwu University, Anambra State, Nigeria,
21. mondher bellalah, omar Masood, 2013, Islamic banking and finance, Cambridge scholars, british library, 1Ed,
22. Claude francis and Fabien tripier,2013 trend shocks and economic development, CEPPII,
23. Mountford, Andrew , Harald Uhlig,2008, what are the effects of fiscal policy shocks, National bureau of economic research, Cambridge,
24. Kamel Naoui and others,2010, Crises and Financial Contagion: The Subprime Crisis, Journal of Business Studies Quarterly, Vol. 2, No. 1,
25. Rudiger Dornbusch& Stijn Claessens,2000 Contagion: How it spreads and How it can be stopped, working paper, Forthcoming World Bank Research Observer, May 19,
26. Francesco Caramazza and others 2004, International financial contagion in currency crises, article, Journal of International Money and Finance.